



الباب الأول حوضين ونهرين وفكرة



obeikandi.com

نبذة عن تاريخ الكونغو

جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت تسمى زائير بين عامي ١٩٧١ و ١٩٩٧، وهي دولة في وسط أفريقيا تدعى أحيانا بالكونغو- كينشاسا، نسبة إلى عاصمتها لتمييزها عن جمهورية الكونغو التي تسمى أحيانا الكونغو برازافيل و يحدها كل من جمهورية الكونغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان، أوغندا، رواندا، بوروندي، زامبيا، أنجولا وخليج غينيا.

في عام ١٩٥٩، فاز باتريس لومومبا زعيم الحركة الوطنية الكونغولية بأول انتخابات نيابية حرة ولذلك عين أول رئيس وزراء للدولة المستقلة، بينما منصب رئيس الجمهورية الشرفي عينه جوزيف كاسافوبو قائداً لتحالف باكونغو الموالي للاستعمار البلجيكي وبعد الاستقلال مباشرة قامت بلجيكا بمساندة حركات انفصالية في إقليم كاتانغا الغني بالبترول بقيادة مويز تشومبي وجنوب كاساي ثم مالبت أن اندلع خلاف بين كاسافوبو ولومومبا أفضى إلى أن طرد الأول الثاني من منصبه وفي ظروف غامضة أجبرت بلجيكا طائرة مقلّة

للمومبا، داخل الكونغو، على الهبوط ثم سلمته إلى موز تشومبي الذي قتله في ١٧ يناير ١٩٦١، ثم إلتهم كبده وبمصرع لومومبا سقطت البلاد في دوامة الفوضى واستمر كاسافوبو الموالي لبلجيكا لمدة خمس سنوات ثم قام الجنرال موبوتو بانقلاب عليه علم ١٩٦٥ .

نهر الكونغو



خامس نهر في العالم من حيث الطول ويسمى أيضاً نهر زائير ويبدأ من جنوبي كابلو بالكونغو الديمقراطية زائير سابقاً، حيث يتقابل نهرا لوالابا ولوفوا ومن هذه النقطة وحتى شلالات ستانلي

يسمى النهر في الغالب نهر اللوالابا وبعد أن يمر فوق شلالات بويوما يسمى نهر الكونغو وفي الكونغو الديمقراطية، يُعرف باسم نهر زائير وينساب نهر الكونغو زائير لمسافة ٤,٦٦٧ كم عبر وسط غربي أفريقيا، يحمل مياهاً أكثر من أي نهر آخر عدا نهر الأمازون ويروي النهر مساحة قدرها نحو ٣,٦٣٠,٠٠٠ كم².

وبالقرب من شلالات بويوما يتجه النهر غرباً وينساب شمالي الكونغو الديمقراطية وتصب عدة أنهار رئيسية، منها آرو ويمي ولومامي والأوبانجي، مياهها في الكونغو وبالقرب من بنداكا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتجه نهر الكونغو نحو الجنوب الغربي. وعندئذ يشكل الحدود بين الكونغو الديمقراطية والكونغو، لمسافة ٨٠٠ كم وينضم نهر الكاساي إلى نهر الكونغو نحو ٤٨٠ كم جنوب غربي بنداكا وقرب كينشاسا بالكونغو الديمقراطية يتسع نهر الكونغو، صانعاً بحيرة تسمى حوض ماليبو وكانت تسمى في السابق حوض ستانلي وينحدر النهر نحو ٢٤٠ متراً مكوناً سلسلة من ثلاثين شلالاً ما بين كينشاسا وماتادي ويصب الكونغو في المحيط الأطلسي قرابة ١٤٠ كم غربي ماتادي .

وعلى عكس نهر المسيسيبي ونهر النيل، فإن نهر الكونغو (زائير) ليس له دلتا وتنساب مياه النهر المحملة بالطمي في خندق عميق وتمتد بعيداً داخل المحيط الأطلسي.

ونهر الكونغو الممر المائي الرئيسي للكونغو الديمقراطية وتستعمل السفن التجارية النهر بين الأطلسي وماتادي ثم بين كينشاسا وكيسنجاني ويستعمل النهر طريقاً رئيسياً لانتقال مواطني الكونغو الديمقراطية وخصوصاً في المناطق ذات الطرق القليلة الصالحة وتُعطل منحدرات

النهر الملاحة في بعض أجزاء الكونغو العليا.

في عام ١٤٨٣ م صار الملاح البرتغالي ديوجو تشاو أول أوروبي يصل إلى مصب الكونغو وأنشأ المستعمرون البرتغاليون قاعدة أمامية على الساحل الجنوبي للنهر قرب المحيط الأطلسي في التسعينيات من القرن الخامس عشر الميلادي ولكن الأوروبيين عرفوا القليل عن باقي النهر إلى أن أتمَّ المكتشف البريطاني هنري مورتون ستانلي حملته من منبع النهر إلى مصبه عام ١٨٧٧ م.

جيولوجيا حوض الكونغو

تتميز منطقة مصب النهر بأنها عبارة عن واد غاطس مغمور بمياه المحيط كما يتفرع النهر عند دلتا المصب إلى عدة فروع، توجد بينها عدة جزر رملية مغطاة بالحشائش والأشجار، كجزيرة ماتيبا وجزيرة يوفياكا ويتميز النهر بمجره المتسع، كما أن هناك أجزاء كبيرة منه صالحة للملاحة وتبلغ كمية الرواسب التي يحملها النهر سنوياً حوالي ٦٨ مليون طن، كما تمتد مياهه العذبة داخل المحيط الأطلسي عند نقطة المصب لمسافة ٣٠ كيلومتر وبسبب تلك الحمولة العالية من الرواسب يظهر لونه المتعكر في مياه المحيط عند نقطة الالتقاء بينهما وعلى طول الساحل لمسافة ٥٠٠ كيلومتر ويشمل حوض نهر الكونغو عدة

دول هي :جمهورية الكونغو الديمقراطية و الكاميرون و جمهورية أفريقيا الوسطى والجابون و جزء من غينيا

مواصفات نهر الكونغو

ينبع من جنوب شرق الكونغو زائير سابقاً، وهذا النهر يعد ثاني أطول نهر في أفريقيا بعد نهر النيل، وأولها من حيث مساحة الحوض، كما أنه يعد ثاني أكثر الأنهار تدفقاً و غزارة في العالم بعد نهر الأمازون. يتميز النهر بعنفوان قوي حيث يفوق متوسط قوة تدفق المياه فيه ٤٠ ألف متر مكعب في الثانية، يمنحه ذلك طاقة كبيرة لتوليد الكهرباء تفي باحتياجات القارة الأفريقية كلها من الكهرباء، ومع ذلك يعد متوسط استهلاك جمهورية الكونغو من الكهرباء من أضعف معدلات الاستهلاك في العالم .

وعلى الرغم من إنشاء حكومة الكونغو محطتين لتوليد الكهرباء على المجرى السفلي للنهر منذ عام ١٩٨٢ إلا أنه لا تزال الكثير من المناطق وأحياء العاصمة كينشاسا غارقة في الظلام، ويعتمد السكان على أضواء الشموع لإنارة منازلهم.

ويغذي النهر الذي يبلغ طوله حوالي ٤٧٠٠ كيلومتر شبكة كبيرة من روافد أونجي الذي يعد أهم الروافد الشمالية لنهر الكونغو، الذي يغذيه بدوره نهران أحدهما هو يومو الذي ينبع من خط تقسيم المياه بين النيل

والكونغو، والآخر نهر أويلي الذي ينبع من أخدود يقع عند التقاء الحدود السودانية الأوغندية والزانيرية، وتصب مياه بحيرة تنجانيقا في نهر الكونغو وفي نهاية المطاف إلى المحيط الأطلسي وعندما يلتقي يومو وأويلي، يكونان الأوبنجي الذي يسير مع حدود أفريقيا الوسطى ليلتقي مع نهر الكونغو عند بحيرة تومبوا أما الروافد الجنوبية للنهر فهي التي تعد مسئولة عن موجات المد العالية التي تصاحب النهر خريفًا وشتاءً، وهي روافد كثيرة أهمها نهر كاساي الذي يعد شبكة نهريّة كبيرة، ينبع من هضبة أنجولا، ويصل إلى نهر الكونغو عند منطقة تدعى ليوبولدفيل حيث يسير نهر الكونغو بعد اتحاده مع كاساي باتجاه الشمال فيضيق مجرى النهر، وتنتشر فيه المساقط المائية أهمها شلالات ليفنجستون وشلالات أنجا، ثم ينحرف النهر قليلا باتجاه الجنوب إلى أن ينتهي به الحال ليصب في

المحيط الأطلسي.

نهر النيل

أطول أنهار الكرة

الأرضية ينساب إلى

جهة الشمال، له

رافدين رئيسيين النيل



الابيض والنيل الأزرق ينبع النيل الأبيض من منطقة البحيرات العظمى في وسط أفريقيا، وأبعد مصدر يوجد في جنوب رواندا ويجري من شمال تنزانيا إلى بحيرة فيكتوريا ،إلى أوغندا ثم جنوب السودان، في حين أن النيل الأزرق يبدأ من بحيرة تانا في إثيوبيا ثم يجري إلى السودان من الجنوب الشرقي ثم يجتمع النهران بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم وتعتبر بحيرة فيكتوريا هي المصدر الأساسي لمياه نهر النيل وتقع هذه البحيرة علي حدود كل من أوغندا، تنزانيا وكينيا، وهذه البحيرة بدورها تعتبر ثالث البحيرات العظمى بالتوازي، ويعتبر نهر روفيرونزا في بوروندي هو الحد الأقصى لنهر النيل، ويشكل الفرع العلوي لنهر كاجيرا ويقطع نهر كاجيرا مسارا طوله ٦٩٠ كم قبل دخوله إلي بحيرة فيكتوريا وبعد مغادرة بحيرة فيكتوريا، ويعرف النيل في هذا الجزء باسم نيل فيكتوريا، ويستمر في مساره لمسافة ٥٠٠ كم مروراً ببخيرة كيبوجا - حتى يصل إلي بحيرة ألبرت وبعد مغادره بحيرة ألبرت، يعرف النيل باسم نيل ألبرت، ثم يصل النيل إلي جمهورية جنوب السودان ليعرف عندها باسم بحر الجبل، وعند اتصاله ببحر الغزال يمتد النيل لمسافة ٧٢٠ كم ويعرف فيها باسم النيل الأبيض، ويستمر النيل في مساره حاملا هذا الاسم حتى يدخل جمهورية السودان ثم يمر بالعاصمة السودانية الخرطوم ويستمر في مساره داخل مصر بطول ٢٧٠ كم حتى

يصل إلى بحيرة ناصر وهي بحيرة صناعية تقع خلف السد العالي وبدءاً من عام ١٩٩٨ انفصلت بعض أجزاء هذه البحيرة غرباً بالصحراء الغربية لتشكل بحيرات توشكي وبمراجعة الخرائط الجيولوجية اكتشف نائب رئيس هيئة الثروة المعدنية وجود تلامس بين حوض نهر النيل ونهر الكونغو، وبدأت دراسة الموضوع ومن هنا نشأت فكرة استغلال نهر الكونغو لتعويض فقر مصر المائي ولنهر النيل سبع مناطق رئيسية هي: بحيرات هضبة شرق أفريقيا - نهر الجبل - النيل الأبيض - النيل الأزرق - نهر عطبرة - نهر النيل شمال الخرطوم و مصر - دلتا النيل مصر

فكرة المشروع و تاريخها

فكرة مشروع نهر الكونغو

هي فكره مشروع كبير ولكن تحتاج فقط إلا إلى بعض المجهود وبضع ملايين وليس مليارات وبعض الحوافز لجمهورية الكونغو وفكرة المشروع ستغير وجه مصر للأبد بشق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل بالسودان وخاصة في ظل العلاقات المميزة بين مصر والكونغو فنهر الكونغو يلقي بما يزيد عن ألف مليار متر مكعب من المياه في المحيط الأطلنطي حتي أن المياه العذبة تمتد إلي مسافة ٣٠ كيلو متر داخل المحيط هذا بخلاف وجود شلالات لتوليد الكهرباء تستطيع توليد كهرباء تكفي القارة الأفريقية كلها وقد طلبت الكونغو المساعدة من مصر ولكن هناك إستجابة ضعيفة وعند شق هذه القناة تستطيع مصر والسودان الحصول علي كميات هائلة من المياه وحسب الحاجة وإمكانية التحكم فيها وبذلك نستطيع التخلص من مشكلة أثيوبيا ودون التفريط في حصتنا في النيل وهذا القلق جعل البعض يستدعي أحد مشروعات الري التي ظهرت مطلع القرن الماضي وتحديداً

عام ١٩٠٢ حيث طرحها أباتا كبير مهندسي الري المصريين في السودان والذي اقترح شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد النيل بالسودان للاستفادة من المياه التي تهدر منه بخلاف وجود شلالات قوية يمكن من خلالها توليد طاقة كهربائية تكفي قارة أفريقيا كلها.

السادات

وفى سنة ١٩٨٠ كلف السادات الدكتور ابراهيم مصطفى كامل والدكتور ابراهيم حميدة بعمل جولة ميدانية في الكونغو لتقديم تصور عن الطبيعة الجغرافية للنهر وبعد تقديم المشروع للسادات قامت الحكومة المصرية بارساله إلى شركة آرثر دي ليتل الأمريكية لعمل التصور المتوقع والتكلفة المتوقعة ثم ردت الشركة بالموافقة وأرسلت في التقرير حقائق مروعة وتدعو للجنون :

- ١- المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا تسمح بزراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية.
- ٢- المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أي عشر أضعاف مايولده السد العالي وهو ماقيمتة إذا صدر لدول أفريقيا ٣.٢ تريليون دولار.

٣- المشروع يوفر للدول الثلاثة (مصر -السودان- الكونغو) ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة.

ووفقا للمواصفات السابقة وعدم الاستفادة المثلى من تدفق المياه والشلالات والمساقط المائية المتوفرة بكثافة فإن الفرصة مواتية للدبلوماسية المصرية أن تفتح الباب لمشروعات توليد الكهرباء بما يعكس استثمار الكفاءات الفنية المصرية في هذا الميدان، وتنمية القارة الأفريقية بما يرفع مكانة مصر الإقليمية لمكانتها الطبيعية، ويعود بالثروة على الشعب المصري، ويخفف ضغط دول حوض النيل على مصر والسودان.

معمر القذافي

وقد سبق واقتراح العقيد الليبي الراحل معمر القذافي قبل عدة سنوات إنشاء قناة لنقل فائض مياه نهر الكونغو إلى نهر النيل، نظير الحصول على حصة من مياه النيل، إلا أن دول حوض النيل رفضت بالإجماع لما قد ينشأ من نزاعات مستقبلاً

المشروع والقانون الدولي

لابد وقبل تنفيذ المشروع من استشراف وضع القانون الدولي في هذه الحالة حيث نظم القانون الدولي العلاقات المائية بين الدول ومنع نقل الماء بين الأحواض كي يساهم في منع النزاعات التي قد تنشأ نتيجة ذلك

ولله الحمد بالاطلاع على القانون الدولي ومواده المنظمة للعلاقات بين الدول فى هذه الحالة وجدنا أنه لا يوجد بند واحد فى القانون الدولي أو فى اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامة ذلك المشروع إلا فى حالة واحدة إذا عارضت الكونغو أو رفضت المشروع بل على العكس هناك بند فى القانون الدولي يسمح للدول الفقيرة مائياً مثل مصر أن تعلن فقرها المائى من خلال إعلان عالمي وفى تلك الحالة يحق لمصر سحب المياه من أي دولة حدودية أو متشاطئه معها غنيه بالمياه والكونغو وافقت مبدئياً على فكرة المشروع ولم تبدي أي اعتراض لان الاستفادة الكونغولية ستفوق الاستفادة المصرية من المشروع مع امكانية إقامة مجتمعات زراعية ضخمة على ضفتي القناة التي ستربط نهر الكونغو بنهر النيل ستفيد سكان تلك المناطق الفقيرة داخل الكونغو المتعطش للتنمية .

يقول المهندس إبراهيم الفيومي، رئيس شركة ساركو- التي نجحت فى توقيع بروتوكولات التعاون مع حكومة كينشاسا فى عدد من مشروعات التنمية، لن يكون القانون الدولي عائقا لتنفيذ المشروع، حيث أن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأنهار لم تتضمن الأنهار الوطنية ومنها نهر الكونغو، والذي لا يشارك فيه الكونغو أى دولة أخرى، لأنه ينبع منها ويصب فى المحيط.

العلاقات المصرية الكونغولية

شهدت العلاقات المصرية الكونغولية تحديداً في العقدين الأخيرين تطوراً إيجابياً وتنام ملحوظ على جميع الأصعدة سواء سياسياً أو اقتصادياً وثقافياً مما يستوجب أهمية العمل على تحقيق تطور ملموس في كافة مجالات التعاون المشترك.

ففي مجال العلاقات السياسية

- هناك تطابقاً في وجهات النظر بين القاهرة وكينشاسا بشأن العديد من القضايا الإقليمية والدولية، منها مياه النيل والحاجة لاستمرار التفاوض بين كافة دول الحوض للوصول إلي التوافق الأمثل للمضي قدماً في المشروعات والبرامج الكفيلة بتحقيق كافة مصالح دول الحوض

- في مايو ٢٠١٠ عقد الرئيس السابق مبارك مباحثات ثنائية مع الرئيس الكونغولي كابيلا، تناولت مجالات التعاون القائم حالياً في إطار العلاقات الثنائية بين مصر والكونغو، وكذلك التعاون في إطار اتفاقية تجمع الكوميسا، والتعاون في المجالات العسكرية و التنمية، والتطورات الراهنة في الكونغو الديمقراطية.

- فى ديسمبر ٢٠١٠ عقد رئيس الوزراء مباحثات ثنائية مع ريمون ميلونجا، وزير التعاون الدولى والإقليمى بالكونجو الديمقراطية، بحضور وزيرة التعاون الدولى، تناولت عدة محاور، منها زيادة حجم التبادل التجارى بين مصر والكونجو الديمقراطية، وفتح المجال أمام رجال الأعمال المصريين للقدوم إلى الكونجو للاستثمارات فى قطاعات متعددة.

- بحث وزير الخارجية مع وزير التعاون الدولى والإقليمى بالكونجو الديمقراطية سبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والمشروعات التى تقوم بها الجهات المصرية فى مجالات الصحة والطاقة والزراعة والحد من الكوارث سواء من خلال التدريب أو إفاد الخبراء المصريين لرفع قدرات الأجهزة والمؤسسات الكونغولية فى تلك المجالات.

- فى عام ٢٠٠٩ شاركت قوات مصرية لحفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة مونوك ولمراقبة الأوضاع التى حدثت نتيجة للإضطرابات التى تعرضت لها منطقة شرق الكونجو، وذلك فى إطار الحرص على دعم مصر للإستقرار والتنمية فى الكونجو

العلاقات الإقتصادية

- تشهد العلاقات الإقتصادية الثنائية بين البلدين تنام ملحوظ في الفترة الأخيرة مما يؤكد أهمية العمل على تحقيق تطور ملموس في كافة مجالات التعاون المشترك، وفي إطار تدعيم هذه العلاقات بين مصر والكونغو بدأت في ديسمبر ٢٠١٠ أعمال اللجنة الوزارية المصرية الكونغولية المشتركة برئاسة فائزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي، وريمون ميلونجا وزير التعاون الدولي والإقليمي الكونغولي، وبمشاركة ممثلى وزارات التجارة والصناعة، والمالية، والكهرباء، والطاقة والزراعة، والصحة، والاستثمار، والإعلام، والموارد المائية والرى، بالإضافة إلى ممثلى القطاع الخاص فى البلدين.

- بحثت اللجنة المصرية الكونغولية سبل دعم وتنمية التعاون بين البلدين فى عديد من القطاعات الحيوية وعلى رأسها التعاون فى مجال الزراعة والكهرباء والتجارة والنقل من خلال السعى لإنشاء خطوط ملاحية منتظمة ومباشرة بين البلدين بما يسهم فى تنمية حركة التجارة والاستثمار بين البلدين والتعاون فى مجال الصحة والدواء من خلال توفير الأطباء والفنيين وفقا لمطالب الجانب الكونغولى وتسريع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل تسجيل الدواء المصرى فى الكونغو خاصة

فى ضوء الميزة التنافسية لمنتج الدواء المصرى من حيث الجودة والسعر.

- كما بحثت اللجنة التعاون فى مجال البترول والغاز الطبيعى من خلال بحث مشروع اكتشاف غاز الميثان من بحيرة كيفو والتعاون فى مجال الخدمات المالية بما فى ذلك إجراء التعديلات اللازمة على الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبى الموقعة عام ٩٨ فى ضوء التطورات الاقتصادية والتشريعات الضريبية فى البلدين.

- أعلنت مصر عن كامل إستعدادها مصر لتقديم خبراتها الفنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية فى إقامة عدد من السدود الصغيرة لحصاد الأمطار وتوليد الكهرباء

- فى ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠ وقعت مصر والكونغو الديمقراطية على ثلاث مذكرات تفاهم فى مجالات (إدارة الموارد المائية والري) و(التعاون السياحي) و(الشئون الاجتماعية) كما وقعتا أيضا على اتفاقية تفعيل (البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافى والفنى)، واتفق الجانبان على إزالة العقبات وتيسير السبل أمام زيادة حجم التبادل التجارى بما يتماشى مع متانة العلاقات السياسية بينهما وتحديث الاتفاقيات الموقعة فى مجالات تشجيع الاستثمار.

- فى ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠ بحث وزير الموارد المائية السابق محمد نصر الدين علام مع وزير التعاون الدولى الكونجولى ضرورة تقديم الدعم الفنى للتعرف على هيدرولوجية حوض نهر الكونغو وتحديث كافة الدراسات ذات الصلة وكذلك إعداد الدراسات الهيدرولوجية للمياه السطحية والجوفية والأراضي الرطبة، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفنى وصياغة برامج التوعية البيئية للحفاظ على نوعية المياه والحد من التلوث بالإضافة إلى بحث محاور مراقبة وتقييم نوعية المياه السطحية والجوفية وإعداد الدراسات الجيوفيزيائية فى هذا الشأن ودراسة إمكانية حفر وصيانة العديد من الآبار الجوفية وتدريب وبناء القدرات للكوادر الكونغولية فى مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية

- فى ١٥ / ١٢ / ٢٠١٠ بحث وزير الكهرباء مع وزير التعاون الدولى الكونجولى تعزيز التعاون بين البلدين فى مجال الكهرباء وإقامة منتدي وتنظيم اقليمي ودولي ليكون هيكلا لاتخاذ الخطوات التنفيذية لمشروع الربط الكهربائي بين سدي انجا والسد العالي كما تم مناقشة الفرص المتاحة أمام الشركات المصرية العاملة فى مجالات الكهرباء والطاقة للاستثمار وتنفيذ مشروعات كهرباء فى الكونغو وتشجيع إنشاء شركات مشتركة فى مجال تصنيع وتوريد المهمات الكهربائية.

العلاقات الثقافية

تقوم مصر عبر سفارتها فى كنشاسا بتنظيم دورات فى اللغة العربية للدبلوماسيين الكونغوليين وذلك فى إطار جهود تعزيز التعاون الفني والثقافى مع الجانب الكونغولي فى مختلف المجالات، وبالتنسيق مع وزارة الخارجية الكونغولية، وقد لاقت هذه الدورات إقبالاً كبيراً من الدبلوماسيين الكونغوليين، حيث كان قد تحدد العدد المبدئي بـ ١٥ دارساً، ثم وصل العدد إلى ٥٠ دارساً ٠

مميزات المشروع

لمصر

توجد بعض المميزات التي تعود على كل من مصر والكونغو من وراء هذا المشروع وهي ما تدفع كلى البلدين إلى الإسراع في تنفيذ المشروع وبالنسبة لمصر تلك المميزات هي التي جعلت الخبراء والمتخصصين اختاروا هذا النهر تحديداً ليكون رافداً للنيل وصاحب القبلة الأخيرة للجسد المصرى فلماذا اختاروا نهر الكونغو كحل للأزمة المائية المصرية؟ الإجابة أنه تم اختيار هذا النهر للمميزات التي يتمتع بها عن أى نهر فى أفريقيا ومنها :

١- نهر الكونغو هو الأغنى في أفريقيا والعالم من حيث تدفق المياه والامطار الغزيرة طوال العام وشعب الكونغو من أغنى شعوب العالم بالموارد المائية ونصيب الفرد من المياه في الكونغو ٣٥٠٠٠ متر مكعب سنوياً بالإضافة إلى ألف مليار متر مكعب سنوياً تضيع في المحيط دون أن يستفيد منها أحد لا في دول حوض النيل ولا خارج دول حوض النيل

٢- لن تعطينا أي دولة في العالم مياه بدون مقابل وفكرة وفلسفه المشروع تقوم على توليد طاقه كهربائيه من المساقط المائيه تكفي لإنارة القارة الأفريقية أي أن هذا المشروع سيجعل الكونغو من أكبر الدول المصدره للطاقه في العالم ويحقق لها عائد مادي ضخم من توليد وتصدير الطاقة الكهربائيه بالإضافة إلي تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء لمصر والكونغو والسودان أيضاً.

٣- مصر مقبلة على أزمة مياة وطاقة في الأعوام الخمسين المقبله والمشروع يوفر الماء والكهرباء وبدون مقابل أي أن رجال أعمال مصريين وعرب وافقوا على تمويل المشروع ذاتياً بدون أن تتحمل خزينه الدوله أي أعباء إضافية تزيد من معاناة الموازنة العامة الضعيفة نسبياً .

٤- بإمكان السودان إنشاء خزانات عملاقه لتخزين حصتها من المشروع أو بحيرة عملاقة تكون كاحتياطي استراتيجي من المياه السودانية أو إنشاء بحيرة عملاقة لتحويل المياه الإضافية مع إمكانيه توليد طاقه كهربائيه من المشروع في جنوب السودان لو أقاموا سد لتوليد وتخزين المياه الكونغوليه الغزيره التي ستوفرها القناه للسودان ومصر اي الكل مستفيد مصر والسودان والكونغو وحتى الشركات المصريه المحليه العملاقه ستستفيد.

٥- المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً توفر زراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدريج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية.

٦- المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أي عشر أضعاف مايولده السد العالي وهو ما قيمته إذا تم تصديره لدول أفريقيا ٣.٢ ترليون دولار.

٧- المشروع يوفر للدول الثلاثة مصر -السودان- الكونغو ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة .

٥- لا يوجد بند واحد في القانون الدولي أو في اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامه المشروع .

٦- تلك الموارد المائية الضخمة ستحول مصر إلي جنة خضراء ونستطيع زراعة ملايين الأفدنة مع كميات هائلة من المياه يمكن تخزينها في منخفض القطارة بدلا من فكرة الماء المالح الذي يهدد خزان الماء الجوفي في الصحراء الغربية ونسبة البحر من منخفض القطارة ستزيد من كمية هطول الامطار في الصحراء الغربية.

٧- تكلفة عام واحد من الحرب في أذغال أفريقيا ستكلف خزينة الدولة المصرية أكثر من تكاليف المشروع الذي لن تنفق عليه مصر مليماً واحداً ماعداً منخفض القطارة فلماذا لا نوفر على أنفسنا عناء الحروب

والنزاعات الاقليمية والمفاوضات التي سيطول أمدّها إلى ما شاء الله وبإمكان سلاح المهندسين بالجيش المصري وشركات المقاولات المحلية العملاقة إنجاز مشروع منخفض القطارة في ٥ سنوات ورفض هذا المشروع من أي جهة حكومية سياديه ما هو إلا استكمال لمخطط السدود الاثيوبية وتقسيم السودان لحرمان وتعطيش المصريين والنوايا معروفه للقاصي والداني بمن يريد هدم هذا الوطن.

٨- نهر الكونغو ثانی اكبر نهر فی العالم من حيث كمیه المیاء وتتحكم فیة دولة واحده فقط وهی الكونغو.

٩- نهر الكونغو من كثرة میاهه یصب اكثر من ٤٥ ألف متر مكعب میاء فی المحيط الأطلنطی فی الثانيه الواحده لدرجة ان میاء المحيط على مسافه ٣٠ كيلو متر من الشاطئ هی میاء عذبه بسبب التدفق الهائل لمیاء النهر.



١٠- الكونغو هی دولة المنبع والمصب للنهر ولن یكون هناك أطراف أخرى ربما تغیر رأیها أو یكون لها مطالب تعجیزیه أو رفض للمشروع.

١١ - إنشاء تلك القناة سواء ترعه أو خطوط أنابيب سيفتح مجال عمل لكثير من شركات مصرية وأفراد ويمكن استغلال المنطقة المحيطة بالخط في الزراعة وهذا يفيد الكونغو .

١٢ - بقيت الميزة الكبرى والتي لا تتوفر لأى نهر آخر وهى أن نهر الكونغو هو أقرب نهر لنهر النيل حتى يكاد حوضاهما يتماسا عند بحيرة ألبرت.

الكونغو

١ - ان استفاده الكونغو ستفوق الاستفادة المصرية من المشروع مع إمكان إقامة حياة زراعية ضخمة على ضفتي القناة التي ستربط نهر الكونغو بنهر النيل ستفيد سكان تلك المناطق الفقيره داخل الكونغو المتعطش للتنمية .

٣ - الكونغو ليست بحاجة لتلك المياه ومن مصلحتها أن تأخذ مصر والسودان المياه الفائضة والتي تتراكم فى مستنقعات وتسبب أمراض مستوطنة فى الكونغو .

٣ - ستساهم المحطات التي ستنشأ علي المشروع في توليد كميات ضخمة من الكهرباء وسيتم إنارة الكونغو التي مازالت الى الآن تنام على الشموع كما أن إضاءة الكونغو وتوفير الطاقة الكهربائية بها سيدعم مشاريع التنمية التي تنتظر الكهرباء .